الحل الأمثل للهجرة غير الشرعية للأطفال المصريين. (رحلة الموت بحثا عن الحياة)

شدوى إبراهيم (الكويت)

أ: الملخص التنفيذي:

كانت ولا زالتْ الهجرة غير الشرعية للأطفال عبر البحر من المشكلات التي عجزت الدولة المصرية عن حلها ابتداءً من عام 2011 وهو العام الذي برزت فيه المشكلة بقوة. فباتت ترهق كاهله عامًا بعد عام ما زادها سوءًا وكارثية مع الوقت. وما جعلني استنقي هذا الموضوع عن غيره من المواضيع هوَ تأثري بالعديد من القصص الواقعية التي سمعتها على لسان بعض الأطفال المصريين الذين ينوون ويخططون للهجرة قريبًا ومن سافر منهم وعاد محملا بعذابه، وكذلك على لسان بعض أهالي الضحايا من على أرض الواقع المصري، ما ارتأيت أنه من الضروري أن أقدم ورقة سياسيات لحل هذا الموضوع. ثانيًا: رغم مبادرة الحكومة المصرية بطرح بعض الحلول ورغم انعقاد العديد من المؤتمرات المحلية والعالمية لحل القضية إلا أن جميعها باءت بالفشل فاندفعتُ باحثة عن حلول جذرية لهجرة الأطفال. وسأصبو في هذه الورقة الى دراسة حالة هجرة الأطفال المصريين عبر البحر «غير المصحوبين بذو يهم» من مصر الى إيطاليًا فقط. معتمدةً على بعض المقابلات الشخصية المجمعة من على أرض الواقع. لتتلخص المشكلة الرئيسية في «نظرًا لما وصلت له مصر من فقر متدقع وفساد عال قرر بعض الأطفال المغامرة بحياتهم عبر الهجرة غير الشرعية في البحر على البقاء في البلاد، ماً شكل مأساة لهم سواء في البحر أو بعد وصولهم».

ب: الخلفية الإحصائية عن القضية:

حسب منظمة الهجرة الدولية فإن مصر تحتل المركز الأول في الهجرة غير الشرعية للأطفال عبر البحر بداية من عام 2011 الى عام 2016. وفي عام 2014 سجلت إحصائيات المنظمة هجرة 2.007 طفل من مصر الى إيطاليا وحدها، وفي عام 2015 سجلت هجرة 2.610 طفل من بينهم 1.711 غير مصحوبين بذويهم أي ما يعادل 66% منهم[1]. وحسب السلطات الإيطالية واللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية فإن إيطاليا استقبلت في 2016 ما يقارب 2.500 طفل الى الآن. ومن جانبٍ آخر فقد توصل المركز المصري للبحوث الاجتماعية والجنائية في 2016 بعد بحثه الميداني

1 International organization for migration (2016) Egyptian Unaccompanied Migrant Children. (CAIRO:IOM)pp ix-x.

الذي شمل كل محافظات القاهرة الى وجود عشر محافظات رئيسية مصدّرة للهجرة في مصر بما فيها هجرة الأطفال، منها الشرقية، الدقهلية، القليوبية، المنوفية، الغربية، البحيرة، وكفر الشيخ وذلك بالنسبة للوجه البحري، إضافةً الى الفيوم وأسيوط والأقصر والمنيا في الوجه القبلي[2].

ج: تفنيد المشكلة: تتمثل أبعاد المشكلة في عدة نقاط سأتناولها على التوالي:

1: سمـــاسرة الـــوهـــم والبدايةُ لطـريـــق الهجـــرة:

تعتمد هجـرة الأطفال بشكل أساسي على السماسرة المختصين بتنظيم رحلات الهروب عبر مراكب مهترئة صغيرة، ويتراوحً الراكبون فيها من 150 الى 300 راكب، فالمركب التي تصلح لخمسين شخص فقط قد تُمتلئ ب 300 شخص أو أكثر، لتكون كلفة الرحلة الواحدة ما بين 40 ألف جنيةَ مصرَي الى 70 ألف جنية مصـري. ويتفنن سماسرة المـوت أحيانًا في ابتداع طرق جديدة للتهريب كإخفاء كل طفل في كيس أسود داخل المركب حيال الوصول الى نصف الطريق.ً وعادة ما يكون السماسرة مجـهولون وينـاوب عنهـم وسطاء كي لا يتم معرفتهم بسهولة. وكثيرًا من السماسرة من تكون لهم علاقات خاصة بالعاملين في أجهزةً الدولة فيتمكنون من تزوير بعض الأوراق الرسمية للحصول على تراًخيص تُسهل لـهم العملية، وتشير بيانات صادرة عن الأمم المتحدة مؤخرًا أن هذا النوع من التجارة يحقّق أرباحًا هائلةً تبلغ 8 مليـارات و800 مليـون سنويًا من أفريقيا الى أوروبا وحـدها. [3] وخلال الرحلة يواجه الأطفال عدة مآسي أولهـا سوء الإستغلال النفسي والجسدي بنسبة 65% وذلك حسب منظمة الهجرة الدولية، تليها قلة الوصول للماء والطعام بنسبة 59% ومن ثم الإعتقالات التي اتخذت نسبة 41%. ومن الجـدير بالذكر أن مصير الأطفال لا يتوقف عند هذة المأساة فقط بل المحتمل هو مرورهم ب 3 سيناريوهات فور وصولهم الى إيطاليا أولًا إما أن يعمل الطفل بمبلغ جدًا زهيد ويكون عرضة للإستغال وذلك لأن القانون الإيطالي يمنع عمل الطفل دون ال18 عامًا، أو أن تقبض عليه السلطات الإيطالية وتضعه في مركز إيواء أو أن يكون عرضة لتجارة الأعضاء والإستغلال الجنسي. (انظر الرسم البياني 1)

وهنـا أحد قصص الضحايا وهو « أحمد عادل» واحدٌ من الأطفال البالغين من العمر 15 عامًا هاجر الى إيطاليا عبر البحر بعد أن باعت أمه الأرض الوحيدة التي تمتلكها وذلك بعد إلحاح شديد منه لسفره، دفع أحمد ما يقارب 65.000 جنيه، على أمل أن يصل لإيطاليا بعد أيام لكن المركب المهترئة حالت دول الوصول الى هناك بسهولة، فقد غرقت ونجا منها أحمد وبعضًا َمن مَن كانوا معه ونَقلتْ مركبة أخرى الناجيين الى ليبيا حيث قضى هناك الى ما يقارب 30 يومًا في َمكان يسمى «التخزين» وهو المكان الذي يجمعون فيه الأطفال والشباب الى اكتمال العدد ومنهـا الى إيطاليا، وبعد 5 أيام هاجر أحمد الى إيطاليا في رحلة دامت لي 65 ساعة، وبعد شهرين من مكوثه في أحد دور الرعاية الإيطالية قرر العودة جراء ما جابهته والدته من أمراض خاصة بعد أن ظنته أنه سيعود إليها جثة فور غرق أقرانه، « أحمد يعمل الآن على تجميع المبلًغ من جديد، فقط ينتظر تحسن حالة والدته الصحية»[4].

2 تـم الرجـوع في 2016-5-19 من كـامـل، محمـود. (20 أكتـوبـر 2015) القـومي للبحـوث الإجتماعية والجنـاية www.egynews.ne

3 سـكاي نيوز. (25 إبريل 2015) الهجرة غير الشرعية بالأرقام. (أبوبي: سكاي نيوز) تم الإسترجاع في 2015-4-19 من http://www.skynewsarabia.com/

4 عـادل. أحمـد. (مقـابلة شخصيـة) القـاهرة: 2016-3-23

2: حلم الهجرة غير الشرعية للأطفال الموجودين في مصر:

بعضٌ من الأطفال في مصر الآن يتوقفون عن الدراسة ليجمعوا بعد عناء المبلغ المطلوب ليكونوا ضحايا سماسرة الهجرة الجدد. خاصة أن إحدى مواد القانون الإيطالي تُعتبر كمحفزًا لهم وهي أن « كل طفل غير مصحوب بعائل تطأ قدماه الأراضي الإيطالية فهو تحت حماية السلطات الإيطالية» ولا يُرغَم كذلك على العودة الى بلاده ما يعتبره كل من هو تحت الثمانية عشر عامًا ميزةً له، ومن بعد ال 18 ينتقلوا أحرارًا للعمل في البلاد. وقد حكى لي الطفل « أحمد عامر» البالغ من العمر 13 عشر عامًا عن حلمه ورغبته الشديدة في الهجرة، فرغم اختفاء أخيه والجهل بمصيره حتى الآن، إلا أنه سيقدم على هذه الخطوة متى سانحته الفرصة، فقال لي حرفيًا:» أن لو كان هناك أمل 1% أن أصل الى إيطاليا لفعلت»[5]. وأيضًا الطفل علي جابر» الذي رأى أن هجرتهم تعود الى رؤيتهم لتصرفات الشباب الذين يجني بعضهم الأموال بعد أشهر من سفره للخارج ويتبع « إننا لا نفكر بالموت بل نفكر بأن هناك من ينجون فلربما ننجو مثلهم بل إن الحياة التي نعيشها هي حياة هي حقًا حياة الموت، ففي كل الأحوال يعتبر حل الهجرة هو الأمثل». مجسدين بذلك أعلى مراحل الإكتئاب المجتمعي ومطبقين ما قاله الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو عن موت الإنسان وهو « أن الذات عندما تتحول الى شيء، توقع منها أي شيء»[6]

د: العوامل المحفزة للهجرة غير الشرعية للأطفال :

تعود المشكلة لحلقة متداخلة من الأسباب ولكن يمكن القول أن هناك توافق كبير بين أسباب هجرة الشباب والأطفال، وحسب منظمة الهجرة الدولية في بحث صدر لها تحت عنوان « هجرة الأطفال المصريين بطرق غير شرعية «دراسة حالة» تبين أنً 85% من الأطفال يهاجرون بحثًا عن عمل، فوفقًا لإحصائيات الجهاز المصري للتعبئة والإحصاء فإن نسبة الفقر في مصر تقدر بـ26.3% ويعتبر إقليم الصعيد المصدر الأساسي للهجرة هو الأكثر فقرًا داخل الدولة، حيث تتراوح نسب الفقر به 50% الى 40%[7]، ويأتي تأثير الأقران على بعضهم البعض ليشكل نسبة 65%، حيث قص علي الطفل (حسن أمير) أن محافظته الغربية تمتاز برتفاع نسبة الهجرة فيها نظرًا لأننا نرى كيف يبدأ مع الوقت أصدقائنا في إرسال أموال لأهلهم في ظل قريته التي يصعب فيها الحصول حتى على ماء صالح للشرب، ولا يمكن أن نغفل كذلك عن الدور الذي لعبته السينما المصرية في رسم الصورة الذهنية الإيجابية والمفعمة بالرغد عن الشاب المهاجر الى أوروبا، ليُصدم الكثير من الواقع الذي يقابله بعد ذلك . (انظر الرسم البياني2)

وتبين كذلك في البحث أن 91% من الأطفال الذين هاجروا بمفردهم هاجروا نتيجة رغبة شخصية منهم[8] و32% هاجروا رغبة عن أهاليهم.[9] (انظر الرسم البياني3)

ج: تفنيد البدائل والحلول المقترحة :

المحكمة القضائية والقانون الجديد: اقترحت وزارة العدل في 2015 إنشاء محكمة لمحاسبة

5 عامر. أحمد. (مقابلة شخصية) القاهرة: 2016-3-23

6 علي. جابر. (المقابلة الشخصية) القأهرة: 2016-3-22

7 الجهاز المصري للتعبئة والإحصاء المصري. (2016) احصائيات 2016
http://capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6154&ind_id=1124

8 International organization for migration (2016) Egyptian Unaccompanied Migrant Children. (CAIRO:IOM) PP20-21

9 IOM :PP23-29

المهاجرين غير الشرعيين وسماسرة الهجرة الشرعية وبعد فترة وجيزة تحول المشروع الى قانون خاص يعاقب كلا من المهاجرين والسماسرة وتجار البشر، وقد صدرت النسخة النهائية من القانون في مارس 2016 ولكن لازال في انتظار موافقة مجلس النواب، وبالفعل قد يساعد هذا الإجراء في تخفيف المشكلة ولكن يلعب هذا الحل على النتيجة وليس على السبب وجذور المشكلة لذلك لا يعتبر حلًا كافيًا وفعالًا.

استمارات الاستقصاء: يعمل الآن مجلس الأمومة والأطفولة المصري على جمع توقيعات من أهالي الأطفال للموافقة على عودتهم بالتعاون مع السلطات الإيطالية، ولكن حسب رأي بعض الأهالي فإن هذا الحل مرفوض فعلى الرغم من أن المجلس يعرض عليهم الأموال إلا أن الكثير من الأهالي كانوا موافقين وراضيين عن هجرة أطفالهم لأنهم ارتأوا أن من دخل إيطاليا فهو دخل الجنة.

منظمات حقوق الإنسان ومنظمة الهجرة الدولية: على الرغم من أن المنظمات الدولية والحقوقية تطرح الحلول التنموية الإقتصادية كالقضاء على الفقر وحل مشكلة البطالة كأساس لمنع الهجرة إلا أن هذه الحلول حلولًا فضفاضة وحلول تخاطب المدى البعيد، ففي ظل العديد من الأطفال الذين يموتون يوميًا سواء في مصر أو غيرها من الدول نحتاج الى حلٍ على المدى القصير أولًا.

د: الحلول التنموية لمشكلة الهجرة غير الشرعية:

تكمن الحلول التي أود طرحهـا في عدة اتجاهات متكاملة يجب أن تعمل مع بعضها البعض للتوصل الي حل فعلي على أرض الواقع ولكن يجب الإيمان أولًا أن كما خُلقت هذه المشكلة نتيجة تراكم مئات الأسبابً فهي كذلك تحتاج للعمل الجادي على كل الأصعدة:

د. أ: الحلول العملية:

أولًا: على الدولة المصرية أن تبرم اتفاق عاجل مع الحكومة الإيطالية لإرجاع كل الأطفال الموجودين في إيطاليا، كالعديد من الدول التي أبرمت اتفاقيات عدة لإرجاع أبنائها كالاتفاقية الواقعة بين المغرب والسويد والمغرب وبلجيكا والمغرب وألمانيا، خاصة أن نسبة الأطفال المهاجرين يشكلون نسبة بسيطة بالنسبة لمصر التي بلغ عدد أطفالها في 2015 حسب آخر إحصاء للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 32.5 مليون طفل.

ثانيًا : فتح الباب أمام القطاع الخاص لممارسة المسؤولية الإجتماعية والإستثمار في أطفال المستقبل مقابل أن تعفيهم الحكومة من الضرائب، وذلك عبر مناشدة منظمات المجتمع المدني لهم، على أن تشمل المسؤولية الإجتماعية بناء مدارس خاصة للطبقات الفقيرة والتي تركز على تعليمهم حرف معينة وتلزمهم الحضور لساعات معينة أقل من الدوام الدراسي الإعتيادي، وقد تم في الآونة الأخيرة بناء وفتح هذا النوع في المدارس خاصة في كينيا وبنغلادش وغيرها من الدول التي أثبتت فعاليتها، على سبيل المثال مدرسة (هولي تاون) في الهند التي تكسب الأطفال مهارات عديدة وتعلمهم باللغة الإنجليزية مقابل دولارًا واحدًا في الشهر.

ومن جهة أخرى بما أن أساس المشكلة يتجذر في فرق الأجرة التي يكسبها الطفل بين مصر وإيطاليا، وبما أن الهجرة غير الشرعية هي مشكلة منذ الأزل، فعلى القطاع الخاص أن يمسك الدور التنفيذي الذي يعمل على السماح للأطفال بالإشتراك في الأعمال التدريبية التي تكسبهم مهارات حرفية وفق قواعد معينة ولساعاتٍ محددة تضمن لهم حقوقهم الإنسانية على أن يكون ذلك مقابل أجرة تقترب

من أجرته في أوروبا. ما سيجعله جامعًا بين الدراسة والتدريب بأجر في نفس الوقت.

ولا يعمل القطاع الخاص في هذا المجال لخدمة الإنسانية فقط بل لخدمة مصلحته والترويج لاسمه ولزيادة مبيعاته، فوفقًا لدراسة صادرة «منظمة تسخير الأعمال التجارية لصالح المسؤولية الاجتماعية"في أمريكا، أن الشركات التي توازن بين مصالحها وتبني بعض قضايا التنمية حققت معدلات نمو بنسبة 4 أضعاف عن الشركات الأخرى. وذلك لأن تبنيها لبعض القضايا التنموية يسوق اسمها ويثبتها في السوق الإقتصادي وبالتالي تزيد مبيعاتها.

وقد أثبتت العديد من التجارب على أرض الواقع المصري فائدة ممارسة المسؤولية الاجتماعية في حل العديد من القضايا، مثال على ذلك شركة (P&G) المصرية الأمريكية التي عانت في وقت من الأوقات من أن بعض الفقراء في أحد الأحياء الشعبية المصرية يقومون بتعبئة عبوات الشامبو الفارغة التي تنتجها الشركة، فخاطبت الشركة هؤلاء الفقراء بأن كل من يسلم لها العبوات ستمنحه منح تساعده على تعليمه، ممارسةً بذلك المسؤولية الاجتماعية. وبالفعل حققت الشركة أرباحًا نافعة من جراء هذا القرار.

د.ب: الحلول التوعوية:

وهي المرحلة التي تشتغل على وعي الأهالي بخطورة هجرة أطفالهم وتنمية إدراك الأطفال أنفسهم، وقد أثبتت هذه الخطوة فعاليتها عبر حملة شبابية عملت على نشر الوعي في محافظات معينة كالإسكندرية، فعلى الرغم من كون الإسكندرية محافظة ساحلية ومتوقع أن تسجل أرقامًا عالية في الهجرة غير الشرعية إلا أن نسبة هجرة الشباب والأطفال تنخفض فيها عن المدن الداخلية كالغربية مثلا، وذلك نتيجة حملات عديدة تأسست مؤخرًا في المحافظة واشتغلت على كل الأصعدة لتزيد من وعي المحافظة ككل، لذا إن تكوين حملات في المناطق الرئيسية المصدرة للهجرة سيساعد بشكل واضح في التخفيف من حدة المشكلة. وعلى السِّينما المصرية كذلك أن تهتم بإنتاج العديد من القصص الواقعية التي تحاكي واقع الهجرة كفيلم « بحرية » وفيلم « الحدود » اللذان تناولان الظاهرة من جانبين مختلفين وفتح أعين الشعب المصري على مساوئ الهجرة لأول مرة.

د.ج: الحلول الأمنية: وتشمل الحلول الأمنية ثلاثة مقترحات:

أ: التشديد الأمني: على الدولة المصرية أن تشدد أمنيًا على أهم النقاط التي يتم انطلاق السفن منها، فصحيح أن الشرطة المصرية تقبض على بعض السماسرة فور غرق السفينة، ولكن من الأجدر أن تحبط العملية قبل بدئها ككل.

ب: قانون لمعاقبة الأهالي: يجب إصدار قانون يغرم كل الأهالي التي تسمح بهجرة أطفالها، فإن كان الحد الأقصى للرحلة يبلغ 70.000 ألف جنية، يجب هنا فرض غرامة عليهم تكون أكثر من الحد الأقصى ليرتدعوا.

ج: إرساء مكاتب خاصة للشباب لتنظيم الهجرة: نظرًا لأن القانون الإيطالي يضمن حفظ حقوق الطفل الذي يصل إليه، فهنا يُفضل بعض الآباء هجرة أطفالهم على هجرتهم، لأنه يضمن أن ابنه لن يعود، لذا إن تم تخصيص مكاتب تنظم هجرة الشباب لتكون هجرة شرعية عوضًا عن أن تكون هجرة غير شرعية، فسوف ينخفض عدد هجرة الأطفال وتتحول الى الهجرة التنظيمية للشباب المصري.

المـــراجع:

- طلبـــة، عـــلي. (د.ت) دوافع الهجرة الشرعية لدى الشباب المصري: دراسة ميدانية. (القاهـــرة: جامعة جنوب الوادي)
- ســـلامة مجدي (31 يوليو 2014) تحقيق خاص عن الهجرة غير الشرعية، رحلات الموت بحثًا عن الحياة، تم الرجوع في تاريخ 3 مـــارس 2016.
- http://goo.gl/YJeEOg
- علي، ندا، (22 يناير2016) مصريون يروون قصص مذهلة عن الهجرة غير الشرعية الى إيطاليا، (هافينتغون بوست عربي). تم الرجوع في 19 مارًس 2016 .http://www.huffpostarabi. com/2016/01/22/story__n__9051200.html
- كـــامـل، محمـــود. (20 أكتـــوبـر 2015) القـــومي للبحـوث الإجتماعية والجنائية،
- www.egynews.ne تـم الرجـوع في 2016-5-19 من
- فتحـــي أسمـــاء، الهجرة غير الشرعية : حلم للنجاح يقود الى الموتـ. (شبكة الأخبـار العربية) تم الرجوع في 10 مارس 2015 .VsIZMvl97IU#.http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=15411.
- منظمة الهجرة الدولية، مكتب التعاون الإيطالي (2006) اتجاهات الشباب المصري حول الهجرة لأوروبا. (القاهـــرة: مصر)
- Altai Consulting for IOM MENA Regional Office. (JUNE 2015) Migration Trends (Across the Mediterranean: Connecting the Dots. (IOM.OIM